الأمم المتحدة

A/58/490

الجمعية العامة

Distr.: General
15 December 2003
Arabic
Original: Spanish

الدورة الثامنة والخمسون

البند ١٠٠ من جدول الأعمال

العولمة والاعتماد المتبادل

تقرير اللجنة الثانية

المقرر: السيد خوزيه **بريز غوتييريز** (غواتيمالا)

أولا – مقدمة

١ – قررت الجمعية العامة في جلستها العامة الثانية، المعقودة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، أن تدرج في جدول أعمال دورتها الثامنة والخمسين، بناء على توصية مكتبها، البند المعنون ''العولمة والاعتماد المتبادل'' وأن تحيله إلى اللجنة الثانية.

٢ – ونظرت اللجنة الثانية في البند في جلساتها ٣١ و ٣٢ و ٣٥ و ٣٨ ، المعقودة في ١٠ و ١١ و ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، و ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. ويرد في المحاضر الموجزة المتصلة بالموضوع سرد لمناقشة اللجنة للبند (A/C.2/58/SR.31 و 32 و 35 و 38). يوجه الانتباه أيضا إلى المناقشة العامة التي أجرتها اللجنة في جلساتها ٢ إلى ٦، المعقودة في الفترة من ٦ إلى ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ (انظر A/C.2/58/SR.2-6).

٣ – وكان معروضا على اللجنة لنظرها في هذا البند الوثائق التالية:

تقرير الأمين العام عن دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل (A/58/394)؛

رسالة مؤرخة ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، يحيل بها الإعلان الصادر عن رؤساء الدول

181203 171203 03-65761 (A)

الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون الموقع في موسكو يوم ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٣ (A/58/94-S/2003/642)

رسالة مؤرخة ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة، يحيل بها البلاغ الختامي والإعلان اللذين اعتمدهما الاجتماع الرابع والثلاثون لرؤساء/منسقي الفروع التابعة لمجموعة الـ ٧٧ خلال اجتماعهم الرابع والثلاثين، الذي عُقد في جنيف يوم ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ (A/58/204).

رسالة مؤرخة ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكازاخستان لدى الأمم المتحدة، يحيل بها الإعلان الذي اعتمده المؤتمر الأول لقادة الأديان العالمية والتقليدية، الي عُقد في الأستانة، يومي ٢٣ و ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ (A/58/390)؛

رسالة مؤرخة ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة، يحيل بها الإعلان الوزاري الذي اعتمده وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ والصين خلال اجتماعهم السنوي السابع والعشرين، الذي عُقد بمقر الأمم المتحدة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ (A/58/413)؛

رسالة مؤرخة ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة يحيل بها الإعلان والبيان المتعلقين بفلسطين اللذين اعتمدهما وزراء خارجية حركة عدم الانحياز خلال اجتماعهم الذي عُقد بمقر الأمم المتحدة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ (A/58/420)؛

رسالة مؤرخة ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر٢٠٠٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبوليفيا لدى الأمم المتحدة، يحيل بها نص إعلان سانتا كروز دي لا سييرا، المعتمد في مؤتمر القمة الأيبيري – الأمريكي الثالث عشر لرؤساء الدول والحكومات الذي عُقد يومي ١٤ و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ (A/58/607)؛

رسالة مؤرخة ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، يحيل بها نص إعلان التنمية الاقتصادية العالمية (إعلان زوهاي) الذي اعتمده مؤتمر إعلان التنمية الاقتصادية العالمية الذي عُقد يومي ٦ و ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ (A/58/614).

٤- وفي الجلسة ٣١، المعقودة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أدلى مدير شُعبة دعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والتنسيق التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ببيان استهلالي (انظر A/C.2/58/SR.31).

ثانيا - النظر في المقترحات

ألف - مشروعا القرارين A/C.2/58/L.41 و A/C.2/58/L.78

٥ - في الجلسة ٣٥، المعقودة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل المغرب، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار معنون ''دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل'' وصوبه شفويا (A/C.2/58/L.41)، وصوب شفويا الفقرة ١٨ بأن استعاض عن لفظة ''استانة'' في السطر الثالث بلفظة ''الماتي''، ونص مشروع القرار بصيغته المصوبة شفويا كما يلي:

''**إن الجمعية العامة،**

''**إذ تعيد تأكيد** قراراتها ٥٣/١٦٩ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٥٤/٢٣١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ٥٥/٢١٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ٥٦/٢٠٩ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٥٧/٢٧٤ بشأن دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل،

''**وإذ تشير** إلى ما أُبدي من إصرار في الإعلان بشأن الألفية من أجل ضمان أن تصبح العولمة قوة إيجابية بالنسبة لشعوب العالم بأسره،

''**وإذ تلاحظ مع القلق** أنه رغم التحسن الحالي فإن النمو الاقتصادي العالمي قد انحدر منذ اعتماد الإعلان بشأن الألفية، وأن البلدان النامية تتحمل وطأة هذا التباطؤ،

''**وإذ تؤكد** الحاجة إلى معالجة الاختلالات والتباينات داخل الأنماط الدولية المالية والتجارية والتكنولوجية والاستثمارية التي تُحدث أثرا سلبيا على آفاق التنمية أمام البلدان النامية، وذلك بغية تقليل تلك الآثار إلى أدنى حد،

''**وإذ تلاحظ بقلق عميق** أن عددا كبيرا من البلدان النامية لم يتمكن بعد من جني كامل ثمار نظام التبادل التجاري القائم المتعدد الأطراف، وإذ تؤكد أهمية

تشجيع إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي بغرض تمكينها من الاستفادة بأكبر قدر من فرص التجارة الناشئة عن العولمة وتحرير الاقتصاد،

"**وإذ تضع في اعتبارها** الالتزام الذي تم التعهد به في المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية بمواصلة عملية الإصلاح وسياسات تحرير التجارة، بما يكفل أن يؤدي النظام دوره كاملا في تعزيز الانتعاش والنمو والتنمية، وإذ تؤكد من جديد المبادئ والأهداف الواردة في اتفاق مراكش المنشِئ لمنظمة التجارة العالمية، وإذ تتعهد برفض استخدام الحمائية وجعل التنمية محور برنامج عمل الدوحة، بما يكفل أن تعم فوائد التنمية الجميع وأن تتحقق الأهداف الإنمائية للألفية،

"**وإذ تشدد** على أن عملية الإصلاح الرامية إلى تعزيز البنيان المالي الدولي والعمل على استقراره ينبغي أن تستند إلى مشاركة عريضة في ظل نهج حقيقي متعدد الأطراف، يضم جميع أعضاء المجتمع الدولي، لكفالة أن تمثل على الوجه الكافي شتى احتياجات ومصالح جميع البلدان،

"**وإذ تؤكد** الحاجة الماسة إلى تخفيف حدة العواقب السلبية الناشئة عن العولمة والاعتماد المتبادل التي تتعرض لها جميع البلدان النامية، بما في ذلك البلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، لا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا،

"**وإذ تكرر تأكيد** أن الأمم المتحدة، بوصفها محفلا عالميا، تتمتع بوضع فريد يمكنها من تحقيق التعاون الدولي عن طريق التصدي لتحديات تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل، لا سيما من خلال تشجيع تقاسم أكثر إنصافا لمنافع العولمة،

"١- **تحيط علما مع التقدير** بتقرير الأمين العام؛

"٢ - **تؤكد من جديد** أن الأمم المتحدة تضطلع بدور محوري في تشجيع التعاون الدولي لأغراض التنمية وتشجيع الاتساق في السياسات المتعلقة بقضايا التنمية العالمية، بما في ذلك في سياق العولمة والاعتماد المتبادل؛

"٣ - **تؤكد** ضرورة معالجة الاختلالات والتباينات التي يتسم بها النظام العالمي الحالي بما في ذلك في جملة أمور ضعف البلدان النامية في مواجهة الصدمات الخارجية والانخفاض الشديد في تدفقات رأس المال الأجنبي والتحويل السلبي الصافي للموارد إليها وضعف مشاركتها في النظامين التجاري والمالي العالميين وتركيز

الابتكارات التكنولوجية في البلدان الصناعية والتناقض بين الدرجة العالية التي يتم بها تنقل رأس المال والإمكانية المحدودة على الصعيد العالمي لتنقل العمالة وخاصة بين العمال ذوي المهارات الدنيا؛

"٤ - **ترحب** بالالتزام الصادر عن جميع البلدان بتشجيع إقامة نظم اقتصادية وطنية وعالمية تستند إلى مبادئ العدالة والإنصاف والديمقراطية والمشاركة والشفافية والمساءلة والإدماج، على النحو الوارد في توافق آراء مونتيري؛

"٥ - **تشدد** على أهمية تحسين إمكانية وصول البلدان النامية إلى الأسواق المالية الدولية، وإتاحة الفرصة لتطبيق سياسات مضادة لدورات الاقتصاد الكلي في مواجهة تقلبات تدفقات رأس المال، وتعزيز اضطلاع البلدان النامية بدور أقوى في عمليات صنع القرار العالمية وخاصة في مؤسسات بريتون وودز وسائر الكيانات المؤثرة على التدفقات المالية الدولية؛

"٦ - **تؤكد** أهمية تعزيز الإدارة القائمة على قدر أكبر من المشاركة على جميع المستويات لضمان النظر المتكامل في المسائل التجارية والمالية والاستثمارية والإنمائية والمتعلقة بنقل التكنولوجيا، وتحث المؤسسات الدولية والإقليمية والوطنية ومن بينها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على التعاون الوثيق في العمل من أجل تعزيز هذا النهج المتكامل؛

"٧ - **تحث بقوة** المجتمع الدولي على اتخاذ جميع التدابير الضرورية والملائمة، بما في ذلك دعم الإصلاح الهيكلي والمتعلق بالاقتصاد الكلي، والاستثمار الأجنبي المباشر، وتعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية، والبحث عن حل دائم لمشكلة الدين الخارجي، وإتاحة إمكانيات الوصول إلى الأسواق، وبناء القدرات، ونشر المعارف والتكنولوجيا، بقصد تحقيق التنمية المستدامة لكافة البلدان الأفريقية وكذلك أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وتشجيع مشاركتها في الاقتصاد العالمي؛

"٨ - **تشدد** على الأهمية الخاصة لتهيئة بيئة اقتصادية دولية تمكينية من خلال جهود تعاونية قوية تبذلها جميع البلدان والمؤسسات لتشجيع التنمية الاقتصادية المنصفة في إطار اقتصاد عالمي يعود بالخير على الناس كافة، وتدعو، في هذا السياق، البلدان المتقدمة النمو، لا سيما البلدان الصناعية الرئيسية، ذات الثقل البالغ في التأثير على النمو الاقتصادي العالمي، أن تراعي، عند صياغة سياساتها للاقتصاد

الكلي، ما تحدثه تلك السياسات من آثار على تهيئة بيئة اقتصادية خارجية ملائمة للنمو والتنمية؛

"٩ - **تؤكد من جديد** الأهمية الكبرى لاتباع نظام تجاري متوازن متعدد الأطراف ومفتوح وعالمي ومنصف ومبني على قواعد ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي عند السعي لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة على النحو المبين في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية؛

"١٠ - **تشدد** على الحاجة إلى تعزيز المسؤولية والمساءلة في أوساط الشركات، بما في ذلك من خلال الصياغة التامة والتنفيذ الفعال لاتفاقات وتدابير مشتركة بين الحكومات، ومبادرات دولية، وشراكات بين القطاعين العام والخاص، ولوائح وطنية ملائمة، وإلى دعم التحسين المستمر في ممارسات الشركات داخل جميع البلدان؛

"١١ - **تدعو** جميع البلدان، فضلا عن الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، في إطار ولاية كل منها، إلى مواصلة تعزيز أوجه التفاعل مع المجتمع المدني، بما في ذلك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، بوصفها شركاء لها أهمية في التنمية؛

"١٢ - **تعرب عن أسفها** لعدم تمكن المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية المعقود في كانكون بالمكسيك من التوصل إلى اتفاق لمعالجة اهتمامات وشواغل البلدان النامية، وتشدد على أهمية مضاعفة الجهود المبذولة في العمل من أجل اختتام مفاوضات الدوحة الموجهة لتحقيق التنمية بنجاح وفي الوقت المناسب لضمان أن تعم فوائد العولمة الجميع؛

"١٣ - **تدعو** الحكومات إلى مواصلة بذل جهود إيجابية تهدف إلى ضمان تأمين حصة متزايدة للبلدان النامية في التجارة العالمية، وتشدد في هذا الصدد على أن تعزيز إمكانية وصول البلدان النامية إلى الأسواق ومنحها معاملة خاصة وتفضيلية واتباع قواعد متوازنة وبرامج للمساعدة التقنية ولبناء القدرات موجهة توجيها جيدا وممولة بشكل مستدام تعد أمورا لها دور هام؛

"١٤ - **تؤكد** أهمية إعادة تنشيط الجهود الجارية لإصلاح الهيكل المالي الدولي، وتؤكد أنه يلزم لتلك الجهود أن تنطوي على مشاركة فعالة من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وتشجع في هذا الصدد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على مواصلة دراسة المسائل المتعلقة بسماع صوت تلك

البلدان وتمثيلها، على النحو الوارد في البيانين الصادرين عن لجنة الشؤون النقدية والمالية الدولية ولجنة التنمية التابعتين للصندوق في اجتماعاتهما الأخيرة المعقودة في دبي في ٢١ و ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، بغية وضع جدول زمني يؤدي إلى تحقيق هذا الهدف في وقت مبكر على النحو المنصوص عليه في توافق آراء مونتيري؛

"١٥ - **تشدد** على أنه عند تناول الصلات بين العولمة والتنمية المستدامة، يجب التركيز على تحديد السياسات والممارسات التي تعزز النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة وتنفيذ هذه السياسات، مع مراعاة مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، الذي يستلزم أن تعزز الجهود المبذولة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية الأنماط المستدامة للإنتاج والاستهلاك وتيسِّر نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا بشروط تساهلية وتفضيلية؛

"١٦ - **تهيب** بجميع البلدان أن تنظر، في سياق الترتيبات الإقليمية أو دون الإقليمية، في استعراض المساهمة التي تقدمها سياساتها الوطنية المالية والتجارية وسياسات تخفيف عبء الدين وسائر سياساتها في تحقيق الأهداف والالتزامات الإنمائية المتفق عليها؛

"١٧ - **تكرر تأكيد** الحاجة إلى التصدي للشواغل والاحتياجات المحددة لأقل البلدان نموا، وتطلب في هذا الصدد من أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية، بما في ذلك المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، أن تواصل التنفيذ العاجل لبرنامج العمل من أجل أقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ وأن تعتمد تدابير أخرى لإدماج أقل البلدان نموا فعليا في الاقتصاد العالمي والنظام التجاري المتعدد الأطراف؛

"١٨ - **ترحب** ببرنامج عمل ألماتي الذي اعتمده المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية بشأن التعاون في مجال النقل العابر المعقود في ألماتي يومي ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ الذي يتناول الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ويعرض إطارا عالميا جديدا لوضع نظم تتسم بالكفاءة للنقل العابر في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، تأخذ في الحسبان مصالح البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية على السواء، وتهيب بجميع أصحاب المصلحة تنفيذ برنامج العمل على نحو كامل وفعال؛

"١٩ - **تدعو** منظومة الأمم المتحدة إلى القيام، في إطار مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، بإجراء استعراضات مشتركة

لتأثير العمل الذي تقوم به على الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا وإبلاغ المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالتقدم المحرز في هذا الصدد لصالح اتباع نهج يركز بقدر أكبر على هذه المسائل؛

''٢٠ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين تقريرا عن العولمة والاعتماد المتبادل يشمل سبل إقامة تضافر أقوى من أجل تعزيز الأهداف الاقتصادية والاجتماعية على السواء في سياق العولمة؛

''٢١ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والخمسين البند المعنون 'العولمة والاعتماد المتبادل'''.

٦- في الجلسة ٣٨ المعقودة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، عرض نائب رئيس اللجنة، هنري روبنهايمر (جنوب أفريقيا) مشروع قرار معنون ''دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل'' (A/C.2/58/L.78)، الذي قدمه على أساس مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/58/L.41.

٧- وفي الجلسة ذاتها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/58/L.78 (انظر الفقرة ١١).

٨- وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/58/L.78، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/58/L.41 بسحبه.

٩- وبعد اعتماد مشروع القرار، أدلى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ببيان (انظر A/C.2/58/SR.38).

باء - مشروع القرار A/C.2/58/L.42

١٠- في الجلسة ٣٥، المعقودة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل المغرب، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار بعنوان ''مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات'' (A/C.2/58/L.42)، ونصه كما يلي:

''**إن الجمعية العامة،**

''**إذ تشير** إلى قرارها ٥٥/٢ المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، والمتعلق بإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، وعلى الأخص أهدافه الإنمائية،

”**وإذ تسلم** بما لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أثر محتمل على تضييق الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، ومساعدة المجتمع الدولي على الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من العولمة مع التقليل من آثارها السلبية،

”**وإذ تشير** إلى قرارها ١٨٣/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، بشأن مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، الذي أيدت فيه القرار ٧٣ الصادر عن مؤتمر الممثلين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، واقتراح عقد مؤتمر القمة المذكور على مرحلتين في جنيف في عام ٢٠٠٣ وفي تونس في عام ٢٠٠٥ على التوالي،

”**وإذ تشير أيضا** إلى قرارها ٢٣٨/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ الذي دعت فيه المجتمع الدولي إلى المشاركة بنشاط في العملية التحضيرية لمؤتمر القمة، وإلى المساهمة في الصندوق الاستئماني الذي أنشأه الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية لهذا الغرض،

”**وإذ تشير كذلك** إلى قرارها ٢٩٥/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ الذي دعت فيه إلى تزويد منظومة الأمم المتحدة باستراتيجية عالمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

”**وإذ تحيط علما** بالإطار الذي تمت الموافقة عليه للمرحلة الثانية من مؤتمر القمة، والاجتماعات التحضيرية المقرر عقدها على المستويات الوطني والإقليمي والدولي،

”**وإذ تؤكد مجددا** على الطبيعة الموحدة والكلية للمؤتمر وإطاره القانوني، وكذلك على التفاعل والتكامل والتداؤب بين المرحلتين،

”١ - **ترحب** بعقد المرحلة الأولى من مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات في جنيف في الفترة من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣؛

”٢ - **تدعو** جميع الجهات الفاعلة في عملية إعداد مؤتمر القمة إلى:

”(أ) ضمان توصل مؤتمر القمة إلى نتائج تسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

”(ب) إنشاء شراكة حقيقية بين جميع الأطراف المعنية، بغية تضييق الهوة في التكنولوجيا الرقمية، وتسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لغرض تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للتنمية؛

”(ج) ضمان توصل المرحلة الثانية من مؤتمر القمة، المقرر عقدها في تونس في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، إلى نتائج تشجع في جملة أمور التضامن في مجال التكنولوجيا الرقمية على مستوى العالم، وإلى جدول أعمال يشمل خطط عمل وطنية وإقليمية حسب الاقتضاء؛

”٣ - **تدعو** الدول الأعضاء إلى المشاركة في المرحلة الثانية من مؤتمر القمة وفي العملية التحضيرية لها؛

”٤ - **تؤكد مجددا** على دعوتها المجتمع الدولي إلى التبرع للصندوق الاستئماني الخاص الذي أنشأه الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية لدعم عملية الإعداد للمرحلة الثانية لمؤتمر القمة وعقدها، وكذلك لتسهيل مشاركة البلدان النامية وتمثيلها، لا سيما أقل البلدان نموا؛

”٥ - **تشجع** على التبرع الفعلي والمشاركة النشطة لجميع الهيئات ذات الصلة، وعلى الأخص فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتشجع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى، بما فيها المؤسسات الدولية والإقليمية، والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص على المساهمة في مؤتمر القمة والمشاركة فيه بنشاط؛

”٦ - **تعرب** عن رضاها للدور القيادي الذي لعبه الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية في الإعداد للمرحلة الأولى من مؤتمر القمة وتحث الاتحاد على الاستمرار في الاضطلاع بدور طليعي في العملية التحضيرية وفي المرحلة الثانية المقرر عقدها في تونس في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥؛

”٧- **تطلب** إلى الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين تقريرا، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، عن نتائج المرحلة الأولى، وعن التقدم المحرز في الإعداد للمرحلة الثانية لمؤتمر القمة“.

١١ - وفي الجلسة ٣٨، المعقودة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، أبلغت اللجنة أن المقدم الرئيسي لمشروع القرار A/C.2/58/L.42 (المغرب، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين) قام بسحب مشروع القرار وقدمه إلى الجلسة العامة للجمعية العامة (انظر A/C.2/58/SR.38).

ثالثا- توصية اللجنة الثانية

١٢ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٦٩/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٢٣١/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ٢١٢/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ٢٠٩/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٢٧٤/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بشأن دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل،

وإذ تؤكد ما أُبدي من إصرار في الإعلان بشأن الألفية[(١)] من أجل ضمان أن تصبح العولمة قوة إيجابية بالنسبة لشعوب العالم بأسره،

وإذ تسلّم بأن العولمة والاعتماد المتبادل يفسحان فرصا جديدة ويفرضان تحديات جديدة من خلال التجارة والاستثمار وتدفق رأس المال والتقدم التكنولوجي، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات، من أجل نمو الاقتصاد العالمي والتنمية وتحسين مستويات المعيشة في العالم، التي أحرز بعض البلدان فيه تقدما في الاستفادة بنجاح من الفرص التي تتيحها العولمة في حين واجه بعضها الآخر صعوبات في مواجهة التحديات التي تفرضها،

وإذ تلاحظ مع القلق أنه رغم التحسن الحالي فإن النمو الاقتصادي العالمي قد انخفض منذ اعتماد الإعلان بشأن الألفية، ما أثر سلبا على إمكانات التنمية في البلدان النامية،

وإذ تسلّم بأهمية استجابة جميع البلدان بصورة ملائمة في مجال السياسة العامة على المستوى الوطني، للتحديات التي تفرضها العولمة، لا سيما من خلال اتّباع سياسات سليمة، وإذ تشدد على أن هذه السياسات الوطنية قادرة على تحقيق نتائج أفضل بدعم دولي وفي ظل بيئة اقتصادية دولية ملائمة، وإذ تشير إلى ضرورة الحصول على دعم من المجتمع الدولي للجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا، لا سيما في تحسين قدراتها المؤسسية والإدارية، وإذ تسلِّم بأنه ينبغي لجميع البلدان أن تتبع سياسات تفضي إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز بيئة اقتصادية عالمية مواتية،

---

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

وإذ تلاحظ بقلق عميق أن عددا كبيرا من البلدان النامية لم يتمكن بعد من الاستفادة بالكامل من نظام التبادل التجاري القائم المتعدد الأطراف، وإذ تؤكد أهمية تشجيع إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي بغرض تمكينها من الاستفادة بأكبر قدر من فرص التجارة الناشئة عن العولمة وتحرير الاقتصاد،

وإذ تضع في اعتبارها الالتزام الذي تم التعهد به في المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية[٢] بمواصلة عملية الإصلاح وسياسات تحرير التجارة، بما يكفل أن يؤدي النظام دوره كاملا في تعزيز الانتعاش والنمو والتنمية، وإذ تؤكد من جديد المبادئ والأهداف الواردة في اتفاق مراكش المنشئ لمنظمة التجارة العالمية[٣]، وإذ تتعهد برفض استخدام الحمائية وجعل التنمية محور برنامج عمل الدوحة، بما يكفل أن تعم فوائد التنمية الجميع وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية،

وإذ تشدد على أن عملية الإصلاح الرامية إلى تعزيز البنيان المالي الدولي والعمل على استقراره ينبغي أن تستند إلى مشاركة عريضة في ظل نهج حقيقي متعدد الأطراف، يضم جميع أعضاء المجتمع الدولي، لكفالة أن تمثل على الوجه الكافي شتى احتياجات ومصالح جميع البلدان،

وإذ تؤكد الحاجة الماسة إلى كفالة مشاركة جميع البلدان النامية مشاركة فعالة في عملية العولمة، بوصفها أداة لتحقيق النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر،

وإذ تسلّم بأن جميع حقوق الإنسان حقوق عالمية لا تُجزّأ، ومترابطة ومتداخلة،

وإذ تلاحظ مع القلق ازدياد الروابط بين الممارسات الفاسدة وتحويل الأصول المكتسبة بطرق غير مشروعة، وغسل الأموال والجرائم المنظمة الأخرى عبر الحدود الوطنية، وتدعو إلى بذل جهود دولية أفضل للتصدي بفعالية لهذه الاتجاهات العالمية، بما في ذلك من خلال الأنظمة الاقتصادية والمصرفية الفعالة في جميع البلدان وإعادة الأصول المكتسبة بطرق غير مشروعة إلى بلدانها الأصلية، وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[٤]، وترحب في هذا الصدد باعتمادها الجمعية العامة لها،

---

(٢) انظر A/C.2/56/7، المرفق.

(٣) انظر الصكوك القانونية المتضمنة لنتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، الموقعة في مراكش في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (منشورات أمانة الغات، رقم المبيعات GATT/1994-7).

(٤) القرار ٥٨/٤.

١ - **تحيط علما مع التقدير** بتقرير الأمين العام[٥]؛

٢ - **تؤكد من جديد** أن الأمم المتحدة تضطلع بدور محوري في تشجيع التعاون الدولي لأغراض التنمية وتشجيع الاتساق في السياسات المتعلقة بقضايا التنمية العالمية، بما في ذلك في سياق العولمة والاعتماد المتبادل؛

٣ - **تكرر التأكيد** أن النجاح في بلوغ الهدفين المتمثلين في تحقيق التنمية والقضاء على الفقر يعتمد، في جملة أمور، على الحكم السليم داخل كل من البلدان وعلى الصعيد الدولي على حد سواء، وعلى السياسات الاقتصادية السليمة، والمؤسسات الديمقراطية الراسخة التي تلبّي احتياجات الناس، وتحسين الهياكل الأساسية، التي تشكل جميعها عناصر أساسية لتحقيق النمو المطّرد والقضاء على الفقر وخلق فرص العمل، وإعمال الشفافية في الأنظمة المالية والنقدية والتجارية، والالتزام بنظام تجاري ومالي متعدد الأطراف مفتوح وعادل وخاضع لقواعد ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي؛

٤ - **تشدد** على ضرورة معالجة الاختلالات والتباينات في النظام العالمي الحالي بما في ذلك، في جملة أمور، تلك المتصلة بقلة مناعة البلدان النامية إزاء الصدمات الخارجية، وتركيز الابتكارات التكنولوجية في البلدان الصناعية، وتنقل العمالة المحدود على الصعيد الدولي، فضلا عن قضايا من قبيل ازدياد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز مشاركة البلدان النامية في النظامين التجاري والمالي العالميين؛

٥ - **ترحب** بالالتزام الصادر عن جميع البلدان بتشجيع إقامة نظم اقتصادية وطنية وعالمية تستند إلى مبادئ العدالة والإنصاف والديمقراطية والمشاركة والشفافية والمساءلة والإدماج، على النحو الوارد في توافق آراء مونتيري[٦]؛

٦ - **تحث بقوة** المجتمع الدولي على اتخاذ جميع التدابير الضرورية والملائمة، بما في ذلك دعم الإصلاح الهيكلي والمتعلق بالاقتصاد الكلي، والاستثمار الأجنبي المباشر، وتعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية، والبحث عن حل دائم لمشكلة الدين الخارجي، وإتاحة إمكانيات الوصول إلى الأسواق، وبناء القدرات، ونشر المعارف والتكنولوجيا، بقصد تحقيق التنمية المستدامة لكافة البلدان الأفريقية وكذلك أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وتشجيع مشاركتها في الاقتصاد العالمي؛

---

(٥) A/58/394.

(٦) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار الأول، المرفق.

٧ - **تشدد** على أنه بات من الأساسي في ظل اقتصاد عالمي يزداد ترابطا وعولمة، اتباع نهج شامل لمواجهة التحديات المتداخلة الوطنية والدولية والمنهجية القائمة في مجال تمويل التنمية أي التنمية المستدامة، والمراعية للفوارق بين الجنسين والمركزة على الإنسان، وذلك بهدف إفساح الفرص أمام الجميع، وكفالة إتاحة الموارد واستخدامها بشكل فعال، وإنشاء مؤسسات قوية وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات؛

٨ - **تشدد أيضا** على الأهمية الخاصة لتهيئة بيئة اقتصادية دولية تمكينية من خلال جهود تعاونية قوية تبذلها جميع البلدان والمؤسسات لتشجيع التنمية الاقتصادية المنصفة في إطار اقتصاد عالمي يعود بالخير على الناس كافة، وتدعو، في هذا السياق، البلدان المتقدمة النمو، لا سيما البلدان الصناعية الرئيسية، ذات الثقل البالغ في التأثير على النمو الاقتصادي العالمي، أن تراعي، عند صياغة سياساتها الاقتصادية الكلية، ما إذا كانت الآثار المترتبة على تلك السياسات في تهيئة بيئة اقتصادية خارجية ملائمة للنمو والتنمية؛

٩ - **تحث** جميع البلدان على أن تنظر، في سياق الترتيبات الإقليمية أو دون الإقليمية القائمة، في استعراض المساهمات التي تقدمها سياساتها الوطنية المالية والتجارية والمتعلقة بتخفيف الديون وغيرها من السياسات، في تحقيق الأهداف والالتزامات الإنمائية المتفق عليها؛

١٠ - **تؤكد من جديد** الأهمية الكبرى لاتباع نظام تجاري متوازن متعدد الأطراف ومفتوح وعالمي ومنصف ومبني على قواعد ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي عند السعي لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة على النحو المبين في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[1]؛

١١ - **تشدد** على الحاجة إلى تعزيز المسؤولية والمساءلة العامتين، بما في ذلك من خلال الصياغة التامة والتنفيذ الفعال لاتفاقات وتدابير مشتركة بين الحكومات، ومبادرات دولية، وشراكات بين القطاعين العام والخاص، ولوائح وطنية ملائمة، وإلى دعم التحسين المستمر في ممارسات الشركات داخل جميع البلدان؛

١٢ - **تدعو** جميع البلدان، فضلا عن الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، في إطار ولاية كل منها، إلى مواصلة تعزيز أوجه التفاعل مع المجتمع المدني، بما في ذلك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، بوصفها شركاء لها أهمية في التنمية؛

١٣ - **تعرب عن قلقها** إزاء النكسة التي مُني بها المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية[٧] وتشدد على أهمية مضاعفة الجهود المبذولة في العمل من أجل اختتام مفاوضات الدوحة الموجهة لتحقيق التنمية بنجاح وفي الوقت المناسب، في موعد أقصاه ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ على النحو الوارد في الإعلان الوزاري للمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية (''إعلان الدوحة الوزاري'')[٨]؛

١٤ - **تلاحظ** أهمية مضاعفة الجهود الحالية الرامية إلى إصلاح الهيكل المالي الدولي، كما ينص على ذلك توافق آراء مونتيري، وتؤكد أنه يلزم أن تشمل هذه الجهود مشاركة فعالة من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وتشجع في هذا الصدد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على مواصلة دراسة المسائل المتعلقة بإبلاغ صوت تلك البلدان وتحقيق مشاركتها الفعالة، على النحو الوارد في البيانين الصادرين عن لجنة الشؤون النقدية والمالية الدولية ولجنة التنمية التابعتين للصندوق في اجتماعيهما الأخيرين المعقودين بدبي في ٢١ و ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وتتطلع إلى النظر في خريطة طريق بشأن هذه القضية خلال اجتماعهما المقبل في نيسان/أبريل ٢٠٠٤؛

١٥ - **تشدد** على أهمية تحسين قدرة البلدان النامية على الوصول إلى الأسواق المالية الدولية، وعلى أهمية النظر في سياسات الاقتصاد الكلي المقاومة للتقلبات الدورية في تدفقات رأس المال، وكذلك على أهمية تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي؛

١٦ - **تشدد أيضا** على أنه عند تناول الصلات بين العولمة والتنمية المستدامة، يجب التركيز على تحديد السياسات والممارسات التي تطور وترسخ الدعائم المترابطة والمعززة لبعضها بعض التي تقوم عليها التنمية المستدامة أي التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والحماية البيئية، مع مراعاة مبادئ ريو بما فيها، من جملة هذه المبادئ، مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المختلفة على النحو المبين في المبدأ ٧ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[٩] ومع الأخذ في الاعتبار أن الحكم السليم، على الصعيدين الوطني والدولي، أساسي للتنمية المستدامة ولتيسير نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا بشروط تساهلية وتفضيلية على النحو المتفق عليه؛

---

(٧) انظر A/58/15 (Part V)، الفرع ثانيا، باء.

(٨) أنظر A/C.2/56/7، المرفق.

(٩) انظر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (A/CONF.151/26/Rev.1 (المجلد الأول والمجلد الأول Corr.1، والمجلد الثاني والمجلد الثالث والمجلد الثالث Corr.1)) (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيعات A.93.I.8 والتصويبات) المجلد الأول: القرارات التي اعتمدها المؤتمر، القرار ١، المرفق الثاني.

١٧ - **تشدد** على ضرورة بناء مجتمع للمعلومات شامل، وعالمي حقيقة، وينبغي بالتالي دعم الجهود الوطنية عن طريق التعاون الدولي والإقليمي الفعال في ما بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين ومن بينهم المؤسسات المالية الدولية، بهدف المساعدة في جملة أمور، على ردم الهوة الرقمية وتعزيز الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخلق فرص عمل رقمية وتسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خدمة التنمية، وتدعو مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات إلى تشجيع جميع أصحاب المصلحة في هذا الصدد؛

١٨ - **تكرر تأكيد** الحاجة إلى التصدي للشواغل والاحتياجات المحددة لأقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وتطلب في هذا الصدد من أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية، بما في ذلك المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، أن تواصل التنفيذ العاجل لبرنامج العمل من أجل أقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠[١٠] وأن تعتمد تدابير أخرى لإدماج أقل البلدان نموا فعليا في الاقتصاد العالمي والنظام التجاري المتعدد الأطراف؛

١٩ - **ترحب** ببرنامج عمل ألماتي[١١] الذي اعتمده المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية بشأن التعاون في مجال النقل العابر المعقود في ألماتي يومي ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ الذي يتناول الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وتهيب بجميع أصحاب المصلحة تنفيذ برنامج العمل على نحو كامل وفعال؛

٢٠ - **تشدد** على أهمية الاعتراف بالشواغل المحددة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ومعالجتها، بغية مساعدتها في الاستفادة من العولمة تمهيدا لاندماجها الكامل في الاقتصاد العالمي؛

٢١ - **تدعو** جميع الوكالات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة إلى أن تقوم من خلال، جهات منها، مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق التابع لمنظومة الأمم المتحدة وضمن الموارد المتاحة، باستعراض تأثير عملها على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها

---

(١٠) تقرير المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة في البلدان النامية الجزرية الصغيرة، بردجتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيعات E.94.I.18 والتصويبات)، الفصل الأول، القرار ١.

(١١) A/CONF.202/3، المرفق.

دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، وإلى التركيز في تقريرها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي على التقدم المحرز في هذا الصدد؛

٢٢ - **تشدد** على ضرورة مواصلة منظومة الأمم المتحدة معالجة البعد الاجتماعي للعولمة، وتشجع في هذا الصدد العمل الذي تضطلع به منظمة العمل الدولية بشأن البعد الاجتماعي للعولمة، وتحيط علما بالعمل الذي تقوم به حاليا اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة التابعة لها؛

٢٣ - **تشدد أيضا** على أهمية الهجرة كظاهرةٍ مواكِبةٍ للعولمة المتزايدة، بما في ذلك أثرها على الاقتصادات، وتؤكد كذلك على ضرورة تحقيق قدر أكبر من التنسيق والتعاون في ما بين البلدان فضلا عن المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة؛

٢٤ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين في سياق هذا القرار، تقريرا عن العولمة والاعتماد المتبادل ينبغي له أن يركز على سبل تحقيق قدر أكبر من الاتساق من أجل المضي قدما بالأهداف الإنمائية، بما فيها تلك الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية؛

٢٥ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والخمسين البند المعنون ''العولمة والاعتماد المتبادل''.